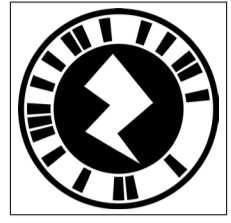


ثول مرة في الكويت شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

## «الميزانيات»: انخفاض المخالفات المالية في الحساب الختامي لـ «المجلس الوطني للثقافة»

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لمناقشة الحساب الختامي للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي إن اللجنة شددت على ضرورة إجراء الدراسات المالية الكافية قبل تقدير مصروفات الميزانية. وأضاف أنه تم إجراء 31 مناقشة ما بين البنود بعضها لم تستغل بصورة مثلى، ومنها على سبيل المثال تعذر المجلس الوطني بعدم إجراء الصيانة اللازمة لبعض المحلات التاريخية في الأسواق التجارية لعدم توافر الميزانية.



عدنان عبدالصمد

وأشار إلى وجود وفر بقيمة 848 ألف دينار في بنود أخرى كان من الممكن استغلالها. مضيفا أن المجلس الوطني أفاد بأن تلك المحلات قد نقلت تبعيتها له حديثا.

وقال عبدالصمد إن اللجنة طالبت بإعادة النظر في قرار إستاند بعض المحلات التاريخية في الأسواق التجارية للمجلس الوطني بعد نقل تبعيتها من وزارة المالية خاصة أنها تواجه صعوبات في إدارتها ما كونهما ليست جهة استثمارية وفق ما أفادت به أثناء الاجتماع.

وأضاف أن اللجنة أكدت ضرورة المحافظة على طبيعة تلك الأسواق بما يناسب تاريخها والآيزاول فيها أنشطة حديثة مقارنة بمسمايتها التاريخية.

وأوضح أن اللجنة تبين لها أن المجلس الوطني أبرم عقود استئجار مع هيئات المجتمع المدني لاستغلال بعض المباني التاريخية دون مقابل مادي. وبين أنه وفق إعادة المجلس الوطني لاستغلال بعض تجارية في حين أن جهاز المراقبين الماليين يسجلها مخالفة مالية في تقريره، ما يتطلب وجود تغطية قانونية سليمة لهذا الأمر.

وقال عبدالصمد إن اللجنة لاحظت أنه من الأمور الإيجابية انخفاض المخالفات المالية المسجلة من قبل جهاز المراقبين الماليين في الحساب الختامي عما كانت عليه في السنة المالية السابقة وعدم وجود أي حالة امتناع عن الصرف تم تبريرها. وأضاف أن اللجنة شددت على ضرورة أن تكون نظم الرقابة الداخلية أكثر فاعلية ومنها أن مكتب التدقيق والتفتيش يجب أن يكون تحت الإشراف المباشر للوزير كما نص قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن كي يحاط علما بالمخالفات والملاحظات الأولى فالأول، حيث إن هذا المكتب وتقاريره تتم وفق إشراف الأمين العام للمجلس الوطني.

وأكد أن اللجنة أوضحت ضرورة التوصل إلى آلية سليمة فيما وصفه ديوان المحاسبة بظاهرة إصدار قرارات إدارية بتشكيل لجان بعد أن تم الانتهاء من أعمالها وكذلك صرف مكافآت لأعضاء مضافين في بعض تلك اللجان بأثر رجعي. ولفت عبدالصمد إلى أن اللجنة أوصت بضرورة التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمآخذ التي شابته مشروع إعادة تأهيل مباني متحف الكويت الوطني.

وبيّن أن الديوان يرى أنه لم يعرض عليه بعض الأوامر التغييرية لهذا المشروع في حين يؤكد المجلس الوطني أنه شكل لجنة تحقيق بهذا الأمر وسلم نتائجها للديوان وأن جهاز المراقبين الماليين قد اعتمد دفعات المشروع المالية دون أي مخالفة.

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها أمس خطة الحكومة في تطبيق سياسة الإحلال وتكويت الوظائف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وحضر الاجتماع وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العفيل وممثلون عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للقوى العاملة وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وديوان الخدمة المدنية. وأوضح مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة حرصت على أن تجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة التي عانى منها شريحة كبيرة من الشباب الكويتي. وأكد الحويلة ضرورة أن تتم إعادة النظر في تطبيق سياسة الإحلال لأن فيها خلا واضحا في تمكين الكفاءات الوطنية.

وأضاف أن اللجنة طلبت من المسؤولين الحكوميين خطة الإحلال في الدولة على المدين المتوسط والطويل ونتائج تطبيق الإحلال في جميع المؤسسات بسوق العمل الحكومية والقطاع الخاص من حيث العدد الفعلي والمتوقع للوظائف التي تم تكويتها، وما يتعلق بموضوع ربط مخرجات التعليم. وأشار الحويلة إلى أن هناك إعلانات توظيف من الشركات النفطية وبعض المؤسسات الحكومية وتقوم هذه الجهات بتعيين عدد بسيط جدا من الكويتيين. وبين أن اللجنة أكدت أهمية العمل على توفير البيئة الوظيفية المناسبة للعمل سواء في الحكومة أو الخاص حيث أن بعض شركات القطاع الخاص لا توفر بيئة العمل المناسبة والمناخ التنموي أو الضمانات الوظيفية لتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار.

وقال إن اللجنة طلبت من المسؤولين بالدولة أيضا تزويد جميع المشاريع بقوانين التي تهدف إلى تمكين الكويتيين من العمل وسيكون هناك اجتماع لاحق يناقش هذه المشكلة مناقشة موسعة.



محمد الحويلة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

# قدمه والنواب الباطين والطبباطي والعبيبي والشاهين السويط: قانون لتعزيز استقلالية القضاء والفصل بين السلطات

لدينا اسمها المساوي تحتوي على مخدرات ودعارة وجرائم والمجاري تملأ الشوارع. وأكد السويط أن سبب وجود مشكلة الاقتراض لدى المواطنين هو سوء الخدمات التي تقدمها الدولة في القطاع الصحي والتعليمي وأيضا في الإسكان. وأكد أن فوائد إسقاط القروض كثيرة أبرزها إنعاش السوق الكويتي وتعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يوفر الأمن الاجتماعي وتحريك عجلة المال. ولفت إلى أن دولاً كثيرة اتجهت لإسقاط القروض منها الولايات المتحدة بعد أزمة الكساد بداية القرن السابق، وأيضا كوريا الجنوبية التي أنشأت صندوق السعادة ليوفر للمواطنين العيش الكريم وأيضا دولاً خليجية مثل الإمارات.

وتساءل السويط «هل من العدالة أن يكون في الكويت 429 ألف مواطن مقترض في حين أن القوى العاملة لا تتجاوز 600 ألف». «وهل من العدالة أن يكون 4770 مقترضا ملاحقن قضائيا بقيمة قروضهم لا تتجاوز 59 مليون دينار وهذا المبلغ يدفعه الصندوق لإنشاء حديقة حيوان في أوروبا أو متحف أو لدعم السياحة في إحدى الدول». وأرب عن أسفه أن 90% من الشعب الكويتي مقترض في الوقت الذي يحدد فيه صندوق التنمية أهدافه ومنها حماية الكرة الأرضية من التلوث وحماية طبقة الأوزون. ولغت إلى أن من أهداف صندوق التنمية أيضا دعم البنى التحتية في العالم بينما بنيتنا التحتية متهاكلة وكشفتها الأمطار الأخيرة وتوجد منطقة

البحث في دستورية التشريعات إضافة إلى التفسير التبعي. وقال إن الاقتراح يقاننون ينص صراحة على عدم التدخل في الأعمال البرلمانية حتى يجنب السلطات الدخول في مناهات، إضافة إلى الاستعجال في النظر في مراسيم حل الأمة وبحث مرسوم الدعوة للانتخابات والبث في هذه المسألة قبل إجراء الانتخابات.

في موضوع آخر، أكد السويط تأييده مقترحات إسقاط قروض المواطنين، مشيرا إلى أن الكويت بلد غني ذات احتياطات مالية ضخمة تقدر بـ 700 مليار دولار، وقدمت قرضا ومنحا دولية بـ 42 مليار دولار خلال 25 سنة فقط، وتمتلك صندوقا للتنمية ويقترض 106 دول بعدد قروض وصل إلى 969 قرضا بقيمة 21 مليار دولار.



تامر السويط

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

# عدم المساس بالمستوى المعيشي للمتقاعدين والمركز المالي لـ «التأمينات» العدساني: زيادة سنوية للمتقاعدين بقيمة عشرين دينارا

وعدم استمرار المؤسسة في استثمارات داخلية و72% خارجية». وأوضح العدساني أن مدير التأمينات الاجتماعية السابق الهارب قام بتقديم قروض لبعض الشركات دون دراسة جدوى ودون تقديم ضمانات تحفظ حق المؤسسة وهذا تجاوز صراحة، مطالبا بضرورة التدقيق بكل الصناديق العروضة المقدمة من الشركات وتنفيذ توصيات لجنة الميزانيات. وقال العدساني إن وزير المالية أصدر قرارا مخالفا فيها تكليف احد اعضاء مجلس الإدارة وتكليف المدير العام نائبا للرئيس وهذا تعارض مصالح جهة فكه.

من 100 مليار دولار منها 28% استثمارات داخلية و72% خارجية». وأوضح العدساني أن مدير التأمينات الاجتماعية السابق الهارب قام بتقديم قروض لبعض الشركات دون دراسة جدوى ودون تقديم ضمانات تحفظ حق المؤسسة وهذا تجاوز صراحة، مطالبا بضرورة التدقيق بكل الصناديق العروضة المقدمة من الشركات وتنفيذ توصيات لجنة الميزانيات. وقال العدساني إن وزير المالية أصدر قرارا مخالفا فيها تكليف احد اعضاء مجلس الإدارة وتكليف المدير العام نائبا للرئيس وهذا تعارض مصالح جهة فكه.

وكشف العدساني عن أن الإضافة سنويا لن تؤثر على ارتفاع الأسعار والتضخم، مؤكدا أن المتقاعدين 120 ألف متقاعد والمستحقين أكثر من 80 ألف متقاعد، مشيرا إلى أن لن يؤثر على ميزانية التأمينات وإنما يحقق العدالة، مؤكدا أنه خاصه لمن وواتهم متدنية منذ سنوات طويلة. وبين العدساني أن التأمينات حققت مليارا و800 مليون دينار كويتي من أرباح والسنة التي قبلها حققت مليارا ونصف المليار دينار وهذا أمر جيد ويجب تلافى المخالفات الموجودة، لافتا إلى أن هذه الأخطاء لا تعني عدم وجود مخالفات، كما في السنة المالية التي رفضت ميزانيتها سابقا عندما حققوا أرباحا بقيمة 22 مليون دينار بينما للمصاريف ما يقارب 29 مليون دينار. وقال العدساني: «نعم هناك بعض الخسائر وبعض الإخفاقات والملاحظات، مشيرا إلى هناك 31 مليار دينار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية واحتياطياتها بما يعادل أكثر

اقتراحه ذو وجهين، الأول هي زيادة عشرين دينارا شهريا وهي النظر برواتب المتقاعدين والتضخم، وهي عدم تسجيل أي زيادات مالية إلا بقرار من عدما كانت يقاننون. وأكد العدساني إن اقتراحه بمنزلة زيادة دورية للمتقاعدين الذين يستأهلون كل خير، مؤكدا أن الاقتراح سيسهل اتخاذ القرار ويحسن الوضع المعيشي، كما هو في المادة العشرين من الدستور. وأشار العدساني إلى أن باب المنح قيمته أربعة مليارات دينار ويغذي جهات معينة منها 700 مليون دينار كويتي لبعض الجهات المستقلة، منها مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي عليها توسيع أرباحها وزيادة استثماراتها، مؤكدا أن القيمة الإجمالية لاقتراحه هي 24 مليون دينار كويتي حتى الآن كون المتقاعدين في ازدياد سنويا. ولفت العدساني إلى أن العشرين ديناراً هي زيادة دورية سنوية لتخفف الأعباء المالية وارتفاع الأسعار بينما زيادة المعاش بشكل كامل هي امر آخر سيتم النظر فيه كل سنة.



رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

# طعن يطالب بعدم دستورية اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

وبين عبدالهادي أن الواقع المرير هو وضع اللائحة الخاصة بالسلطة التشريعية والتي قد صدرت بقانون شاركت في صياغته السلطة التنفيذية وهذا يعتبر تعديا سافرا وتدخل من السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية، وقد استمرت السلطة التنفيذية في الاشتراك مع السلطة التشريعية بجميع التشريعات التي صدرت من الكويت منذ العمل بالدستور. وبعد وضع لائحة المجلس، وكر أنه على مدار 56 عاما ومجالس الأمة المتعاقبة نفوذ وتفرط بالتشريع وتسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في أعمالها متناسية ومتراحة ومهذبة للوكالة التي وكلها الشعب لممثلي الأمة بالمخالفة لنص المادة 50 من الدستور والخاص بمبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها مفسدة التعاون بالتدخل في أعمالها الأصلية وهي التشريع والتدخل في وضع لائحة المجلس أيا ما كان شكل نصوصه.

حق دستوري وخالف الدستور بأن اختار أن تصدر لائحته بقانون عادي مثله كسائر القوانين التي تعرض على المجلس ويتم التصويت عليها من أعضاء المجلس بمن فيهم الوزراء أعضاء السلطة التنفيذية وبالمخالفة للدستور الذي بعدما قرر الحق المطلق للمجلس في إصدار لائحته حظر على السلطة التشريعية التنازل عن اختصاصاتها المقررة بموجبها. ولفت إلى أنه بصودر حكم المحكمة الدستورية الأخير بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة، فقد رأت المحكمة أن السلطة التشريعية تتدخل في أعمال السلطة القضائية وتعطل تنفيذ أحكامها بموجب هذه المادة، إلا أن الدستور رسم حدود السلطات الثلاث بحدود اختصاصاتها ووظائفها وصلاحياتها بما يحقق توازنا لا يتيح لإحداها مكنة استيعاب الأخرى ولا سلطة منها تفلو على الأخرى، كما منع الدستور تنازل أي سلطة عن بعض أو جميع اختصاصاتها.

تلقّت المحكمة الدستورية طعنا مباشرا يطالب بالقضاء بعدم دستورية اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 مع ما يترتب عليه من آثار. وقال مقدم الطعن المحامي عادل عبدالهادي لـ «الأنباء» إن طعنه يركز على مخالفة اللائحة للدستور لاسيما فيما يخص مبدأ الفصل بين السلطات، مشيرا إلى أن المشرع الدستوري حرص على أن يترك لمجلس الأمة كامل الصلاحية في وضع لائحته الداخلية دون أن تشترك معه أي سلطة أخرى سواء تنفيذية أو قضائية في وضعها أو التعقيب عليها أو اعتراضها أو اقتراح تعديلها، حيث إن المجلس هو سيد قراره في ذلك.

وأضاف عبدالهادي أن مجلس الأمة فرط في سلطته وتنازل عن

عبدالكريم احمد

# الجامعة الأمريكية في الكويت .... ملتزمون بالجودة

إعتماد برامج العلوم الاجتماعية، الآداب والعلوم الإنسانية من قبل الأكاديمية الأمريكية للتعليم الحر

إعتماد برنامج اللغة الإنجليزية المكثف من قبل لجنة اعتماد برنامج اللغة الإنجليزية المكثف

إعتماد برامج إدارة الأعمال من قبل مجلس الاعتماد لكليات إدارة الأعمال والبرامج

برنامج هندسة الكمبيوتر لجنة اعتماد برامج الهندسة في مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا

برنامج علوم الكمبيوتر لجنة اعتماد برامج علوم الكمبيوتر في مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا

Engineering Accreditation Commission ABET

برنامج علوم الكمبيوتر لجنة اعتماد برامج علوم الكمبيوتر في مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا

Engineering Accreditation Commission ABET

برنامج الهندسة الكهربائية لجنة اعتماد برامج الهندسة في مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا

Engineering Accreditation Commission ABET

2009 2011 2016 2018

الموقع الإلكتروني

تلفون: 1802040 / 2224-8399 (داخلي: 3148 فاكس: 2224-8379) (+965) admissions@auk.edu.kw www.auk.edu.kw

The American University of Kuwait | @AUKtweets | @auk\_kuwait | AUKVideos

الجامعة الأمريكية في الكويت حاصلة على الاعتماد المؤسسي من مجلس الجامعات الخاصة - وزارة التعليم العالي في دولة الكويت. كما ترتبط الجامعة الأمريكية في الكويت بعمادة تكاهم وتعاون مع كلية دارثوث في الولايات المتحدة الأمريكية.

علم • فكر • إرتقاء